

ورقة بيانات متكاملة بشأن الإجراءات الوقائية
المرحلة التجريبية

رقم التقرير: ISDSC1138

تاريخ إعداد/ تحديث ورقة البيانات المتكاملة حول الإجراءات الوقائية: 10 ديسمبر 2014

أ. معلومات أساسية

أ. بيانات أساسية حول المشروع

P152961	رقم المشروع:	جمهورية مصر العربية	الدولة:
مشروع إدارة مخلفاتالمخلفات الصلبة في القاهرة (P152961)		اسم المشروع:	
ابراهيم خليل دجاني		رئيس فريق العمل:	
31 مارس 2016		التاريخ المتوقع للبدء بالمشروع:	
GSURR		الوحدة الإدارية:	
إدارة مخلفاتالمخلفات الصلبة (80%)، والإدارة العامة – المياه، والصرف الصحي والحماية من الفيضانات (20%)		القطاعات:	
تنمية حضارية اخرى(50%) الصحة البيئية وإدارة التلوث (50%).		المواضيع:	
لا	هل يتم تنفيذ هذا المشروع تحت السياسة التشغيلية 8.50 (الانتعاش بعد حالة الطوارئ) أو السياسة التشغيلية 8.00 (الاستجابة السريعة للأزمات والطوارئ)؟		
التمويل (مليون دولار أمريكي)			
150.00	التمويل الإجمالي من البنك الدولي:	150.00	التكلفة الكلية للمشروع
		0.00	الفجوة التمويلية:

مصار التمويل	المبلغ
الجهة المقترضة	0.00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	150.00
المجموع	150.00
التصنيف البيئي	أ – تقييم كامل
هل هذا المشروع مكرر؟	لا
هل هذا المشروع منقول؟	لا

ب. أهداف المشروع

يتمثل الهدف التنموي المقترح لهذا المشروع في دعم تحسين خدمات إدارة مخلفات المخلّفات البلدية الصلبة في مناطق مستهدفة في محافظة القاهرة، مع إيلاء تركيز خاص على الأحياء السكنية الفقيرة، وذات الكثافة السكانية العالية، والتي تعاني من نقص الخدمات والتي يكون سكانها من ذوي الدخل المتوسط.

35. كما سيتم من خلال هذا المشروع تنفيذ المخططات بصورة تجريبية لتحقيق قدر أكبر من الفعالية والكفاءة في عملية جمع المخلفات في الأحياء السكنية التي يكون سكانها من ذوي الدخل المتوسط إلى المرتفع. وستتضمن الاستثمارات الأساسية والضرورية قدرات جديدة أو محسنة لمحطات الترحيل التي تقع في مواقع أكثر ملاءمة في جميع أنحاء القاهرة؛ للتقليل من زمن النقل، ومنشآت لفرز المخلفات، ومرافق تحويل المخلفات إلى أسمدة بالإضافة إلى مرافق إنتاج الوقود المشتق من المخلفات وكذلك قدرات جديدة للمدفن الصحي. كما سيتم في إطار هذا المشروع تنفيذ تدابير المساعدة الفنية وبناء القدرات لتعزيز الكفاءة، وفعالية التكاليف، والسلامة البيئية والاجتماعية والاستمرارية لنظام إدارة المخلفات البلدية الصلبة. وكجزء من أعمال المساعدة الفنية، فإننا نتوقع أن يتم تغيير/ تفكيك النموذج الحالي للتعاقد مع القطاع الخاص لإدماج المناطق الخدمية الأصغر، وخلق المزيد من الفرص المباشرة لمشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

36. وستتم بلورة هيكلية المشروع بطريقة يكون من شأنها تمكين تكرار النموذج في محافظات أخرى (مع إجراء التغييرات

المناسبة التي تليها الظروف المحلية الفريدة)، أو توسيع نطاقه ليشمل محافظات أخرى في حال تم الحصول على تمويل إضافي من الجهات المانحة خلال القمة الاقتصادية المرتقبة في مصر والتي من المخطط عقدها مبدئياً في ربيع العام 2015.

ت. وصف المشروع

39. سيدعم المشروع مزيجاً من: (أ) الاستثمارات الاستراتيجية في مجال البنية التحتية في قطاع إدارة المخلفات البلدية الصلبة (أي، جمع المخلفات، ونقلها، والمعالجة الوسيطة لها، والتخلص النهائي منها بطريقة تستوفي الشروط الصحية)، (ب) التعزيز المؤسسي وبناء القدرات التي سيكون من شأنها العمل إلى حد كبير على تعزيز إشراف محافظة القاهرة على قضايا المخلفات الصلبة في الأعوام القادمة، بالإضافة إلى (ج) تطوير المهارات والتكنولوجيا. وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بحوالي 150 مليون دولار أمريكي يتم تمويلها من خلال قرض مقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحكومة المصرية. وستكون الجهة التي ستضمن القرض هي وزارة المالية. أما بالنسبة لمكونات المشروع ومكوناته الفرعية فهي على النحو التالي:

المكون الأول: تحسين مرافق إدارة المخلفات الصلبة في محافظة القاهرة. وسيتم من خلال هذا المكون دعم التحسينات التي سيتم إدخالها في مجال إدارة المخلفات الصلبة من حيث تحسين قدرات وكفاءة نظام نقل المخلفات ونظام التخلص منها بطريقة صحية وذلك من خلال تمويل الاستثمارات قصيرة وطويلة الأمد التالية: (أ) إعادة تأهيل عدد مختار من المدافن الصحية أو إغلاقها بطريقة صحية أو تحويلها إلى محطات ترحيل المخلفات بحيث تكون مجهزة تجهيزاً استراتيجياً؛ (ب) تخطيط وإنشاء وتشغيل مدفن صحي جديد للمخلفات وتوريد المعدات اللازمة لإدارة المخلفات الصلبة (لمرافق جمع المخلفات ولمرافق إدارة المخلفات البلدية الصلبة الجديدة)؛ (ج) تعبيد الطرق الواصلة إلى المدفن الصحي الجديد ومحطات الترحيل؛ (د) إدخال التحسينات على منشأة تحويل المخلفات إلى أسمدة واستهداف المخلفات العضوية من أسواق الخضار؛ وكذلك (هـ) إعداد دراسة جدوى لمجمع استرجاع المخلفات مصمم لتسهيل معدلات أعلى وأكثر أماناً من استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير ومعالجتها.

يفترض النهج المقترح بأن العديد من التحديات الراهنة التي تواجه عملية جمع المخلفات هي مرتبطة بعدم ملائمة مواقع محطات الترحيل الحالية، الأمر الذي يفضي إلى زيادة التكاليف إذ تضطر شاحنات النقل إلى استغراق وقت إضافي لاجتياز حركة السير المحلية من أجل إفراغ حمولاتها بدلاً من جمع المخلفات. كما يسعى هذا النهج أيضاً إلى تعزيز خدمات معالجة المخلفات والتخلص منها في المنشآت الأكبر حجماً حيث يكون بالإمكان مراقبة الجودة عن كثب. ومع وجود التصميم الملائم للمنشأة واستخدام معدات الفرز والتحويل الحديثة، فإنه سيتم تحقيق معدلات أعلى من استعادة المخلفات العضوية، الأمر الذي سيفضي إلى تحقيق عائد مادي كبير وفوائد بيئية نوعية. كما سيتم أيضاً في إطار هذا المشروع شراء مركبات جديدة لجمع المخلفات ليتم استخدامها من قبل المجموعة الجديدة من المقاولين (مقدمي الخدمة الذين سيتم التعاقد معهم لاحقاً)، وهو شرط مطابق لما يرد في العقد الحالي.

المكون الثاني: بناء القدرات والتوعية العامة: سيتم في إطار هذا المكون دعم ترشيد وتعزيز القدرات المؤسسية، والرصد، والإدارة المالية لقطاع إدارة المخلفات البلدية الصلبة بما يعمل على تمكين أجهزة الإشراف داخل الحكومة المصرية وفي محافظة القاهرة. ولتمكين التحسينات في سياسة المخلفات الخاصة بمحافظة القاهرة وفي خدمات البنية التحتية، فمن المزمع تنفيذ أنشطة المساعدة الفنية التالية: (أ) تحليل شامل للبنية المؤسسية الحالية لخدمات إدارة المخلفات الصلبة على المستويين الوطني والمحلي؛ (ب) إصلاح أنظمة الإدارة العامة، بما في ذلك مراجعة هيكلية التعرفة والتكاليف في النظام القائم؛ وتطوير مبادئ توجيهية لوضع هيكلية جديدة للتعرفة؛ وتطبيق أنظمة التعرفة الجديدة في محافظة القاهرة وتطوير نظام معلومات الإدارة المالية لدعم تعزيز مستويات استرداد التكاليف؛ (ج) إدخال نظم المعلومات الإدارية (برنامج حاسب آلي) لدعم ترشيد تقديم الخدمات وتوفير المعلومات في الوقت المناسب لدعم عملية صنع القرار للتعامل مع مشاكل التشغيل بشكل سريع. وقد يشمل ذلك تطوير وتطبيق نظام المعلومات الجغرافية - المستند إلى أنظمة مراقبة وتسجيل حركة مركبات جمع المخلفات على أساس تجريبي؛ وتطوير خطة لإدارة عملية جمع المخلفات ليتم تنفيذها على أساس تجريبي أيضاً، وتطوير إجراءات لتحصيل التعرفة تكون قائمة على أساس الأداء؛ ومراجعة العقود الحالية المبرمة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات؛ (د) تطوير الدراسات والمعايير التي تتناول التصميم والجوانب الفنية لعمليات المدفن الصحي، وعمليات النقل ومنشآت معالجة المخلفات وتحويلها إلى أسمدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيتم من خلال هذا المكون دعم (هـ) تطوير وتنفيذ أنشطة التوعية العامة ووضع آلية للتظلم والتعبير بهدف تعزيز مشاركة المواطنين، استناداً إلى مفهوم المسؤولية المشتركة بين المواطنين، والمشغلين والجهات الحكومية. وبصفة خاصة، فقد يتم اللجوء إلى استخدام أدوات المراقبة القائمة على أساس المجتمع المحلي (بطاقات تقييم الأداء، وشبكة الإنترنت أو آليات الإبلاغ القائمة على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل استخدام الرسائل النصية ومنصات الإعلام الاجتماعي مثل الفيسبوك) كوسائل لتقييم نوعية الخدمات المحلية المقدمة في مجال إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة. وقد يكون من شأن وجود آلية فاعلة للشكاوى في إطار هذا المشروع ضمان الاستجابة إلى طلبات التوضيحات بشأن هذا المشروع، وحل المشكلات المرتبطة بعملية التنفيذ ومعالجة الشكاوى بفعالية وكفاءة.

المكون الثالث: إدارة المشروع، ورصده وتقييمه: سيتم من خلال هذا المكون تمويل الترتيبات اللازمة لدعم أنشطة إدارة، ورصد وتقييم كافة الأنشطة المرتبطة بهذا المشروع على نحو ناجح، بما في ذلك: (أ) تأسيس وحدة للعمليات الفنية لهذا المشروع في محافظة القاهرة، إذ سيعتمد عمل هذه الوحدة في المقام الأول على أفراد الطاقم الرئيسيين العاملين في دوائر إدارة المخلفات الصلبة؛ (ب) توظيف الاستشاريين لدعم الوظائف الأساسية لوحدة العمليات الفنية والمساعدة في بناء قدرات أفراد الطاقم العامل من خلال تدريبهم في موقع العمل في مجالات تتعلق بالتنسيق والتيسير، وفي مجال الضمانات الائتمانية (التوريد والإدارة المالية) وأيضاً في مجال الإشراف على السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية، ورصدها وتقييمها؛ (ج) تغطية التكاليف الإضافية لوحدة العمليات الفنية والتي تكون مرتبطة بالمشروع، وأيضاً (د) تغطية تكاليف الخدمات الاستشارية المستقلة الأخرى، بما يشمل مسوحات رضى المواطنين، وتنفيذ دراسة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع، وخطة إعادة التوطين المختصرة وتقييمات الجهات المستفيدة من هذا المشروع.

40. قضايا متوقعة تتعلق بالسياسات الوقائية البيئية والاجتماعية:

- المشاورات الأولية لأصحاب المصلحة وبعض القضايا الرئيسية: لقد شددت الاجتماعات والمشاورات الأولية التي جرى عقدها مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة التابعين لجهات حكومية وغير حكومية، بما يشمل ممثلين عن القطاع غير الرسمي من جامعي المخلفات والمؤسسات الأهلية المعنية في منشية ناصر، على الخبرات الواسعة والبيانات التي يمتلكها أصحاب المصلحة بشأن التحديات والفرص في مجال إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة. ومن المجالات الرئيسية التي جرى التأكيد عليها الحاجة إلى استيعاب توقعات المجتمعات المحلية على نحو كاف وتحقيق الاستخدام الأمثل للمخلفات. ويتم النظر إلى افتقار النظام الحالي لجمع المخلفات للكفاءة بوصفه أحد التحديات الرئيسية التي تفضي إلى خلق مستوى مرتفع من عدم الرضا في المجتمع المحلي. وعلى نحو مماثل، فإن عدم وجود لوائح واضحة بشأن نقل المخلفات من الحاويات الموزعة في الشوارع يفضي إلى تراكم أكوام المخلفات في الشوارع الأمر الذي يتسبب في خلق مخاطر صحية ناهيك عن تشويه الصورة الجمالية للشوارع والتسبب في تعطيل حركة السير في جميع أنحاء القاهرة. كما أكد أصحاب المصلحة أيضاً على الحاجة إلى البناء على الدروس المستفادة من التجربة السابقة، ولا سيما في مجال إشراك جماعات القطاع غير الرسمي من العاملين في مجال جمع المخلفات.
- لا توجد في الوقت الراهن أية آليات مؤسسية متاحة لمتلقي الخدمة ليتمكنوا من خلالها من تقديم شكاوهم أو ملاحظاتهم المتعلقة بقضايا المخلفات الصلبة المحلية في القاهرة. وقد تم من خلال النقاشات التي أجريت مع أصحاب المصلحة المختلفين التأكيد على أهمية تعزيز قنوات الاتصال بين المواطنين والدولة بشأن عملية تقديم الخدمات هو أمر ضروري. ويشمل هذا الحاجة إلى تنفيذ حملات تواصل فعالة تتعامل مع المسائل المرتبطة بمستويات التخلص من المخلفات الصلبة وإدارتها على مستوى الأسرة والمجتمع؛ والقضايا المرتبطة بإلقاء القمامة في الشوارع؛ ورفع مستوى الوعي على الصعيد الكلي بشأن التبعات البيئية والصحية المرتبطة بإدارة المخلفات الصلبة على نحو فعال.
- تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: يُشترط في إطار هذا المشروع العمل على إعداد دراسة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، يجري تناولها في وثيقة السياسات التشغيلية 4.01 الخاصة بالبنك الدولي والتي تغطي موضوع التقييم البيئي. وسيتم من خلال دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي العمل على تحليل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة في إطار هذا المشروع بالإضافة إلى اقتراح التدابير الهادفة إلى التخفيف من هذه الآثار من أجل إدارة الآثار السلبية التي قد تنشأ. كما ستعمل هذه الدراسة على اقتراح التدابير الرامية إلى تعزيز الآثار البيئية والاجتماعية الإيجابية لهذا المشروع. كما سيتم إعداد دراسة لتقييم الآثار الاجتماعية من أجل ضمان وضع نهج شامل لإدارة القضايا الاجتماعية المرتبطة بالمشروع. وسيتم من خلال تقييم الأثر الاجتماعي إنشاء حوار مع الحكومة لتصميم النهج المستدامة لمعالجة الجوانب البيئية بما في ذلك استحداث طريقة متكاملة للتعامل مع الأشخاص المتضررين من جراء تنفيذ هذا المشروع. وسيتم إدماج النتائج التي تخلص إليها دراسة تقييم الآثار الاجتماعية في تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد جرى التأكيد للجهات الحكومية النظرية على الحاجة إلى ضمان توظيف شركة

استشارية مؤهلة ومرموقة لتعمل على إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتقييم الآثار الاجتماعية. وبالتالي، ستنطوي عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على تنفيذ مشاورات مستفيضة (باللغة المحلية) مع كافة أصحاب المصلحة المعنيين في محافظة القاهرة للحصول على آرائهم ومدخلاتهم حول الآثار المحتملة للمشروع، وللتعرف على أية تدابير مقترحة ترمي إلى الحد من الآثار السلبية للمشروع. وينبغي أن يتم الإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على المستوى المحلي وأيضاً من خلال نشر المعلومات على موقع البنك الدولي على الانترنت قبل أن يتم تقييم المشروع. وقد أتاح البنك الدولي لمحافظة القاهرة وفريقه عينة من الشروط المرجعية للاستشاريين لتنفيذ دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتقييم الآثار الاجتماعية.

- حيازة الأراضي بصورة غير طوعية وسياسة إعادة التوطين: تغطي وثيقة السياسة التشغيلية 4.12 الخاصة بالبنك الدولي الآثار السلبية المحتملة المرتبطة بحيازة الأراضي والحاجة إلى نقل الأسر والمجتمعات المحلية من مواقعهم الحالية إلى مواقع جديدة من جراء الآثار السلبية المترتبة على تنفيذ أنشطة المشروع. وبالنسبة لهذا المشروع المقترح في مجال إدارة المخلفات الصلبة، فإن تقيماً مبكراً قد جرى تنفيذه يفيد بأن الجماعات المحتمل أن تتأثر من جراء تنفيذ هذا المشروع تشمل أصحاب ومستخدمي الأراضي (وربما تتضمن أيضاً العاملين في فرز المخلفات بصورة غير رسمية) اللازمة لهذا المشروع على أساس مؤقت أو دائم أثناء مرحلة بناء أو توسيع/ إعادة تأهيل المدافن الصحية، ومحطات الترحيل وتحديد الطرق الواصلة إلى أي من هذه المرافق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سيل معيشة العاملين بتلقيب المخلفات في المقالب الحالية (إن وجدت)، والتي قد يطلها أثر سلبي من جراء عملية إغلاقها الممولة في إطار هذا المشروع، تندرج كذلك تحت الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية. وفي الوقت نفسه، ووفقاً لمحافظة القاهرة والهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة، فإن الأرض التي جرى تحديدها لإقامة مرافق صحية لإدارة المخلفات الصلبة قرب بلبيس هي أراض مملوكة للدولة وتقع في الصحراء. وسيتم العمل بعناية على فحص إمكانية تسبب هذا المشروع في تحفيز وثيقة السياسة التشغيلية OP 4.12 وذلك من خلال تقييم الآثار الاجتماعية، كما سيتم التأكيد على القرارات المتعلقة بإعداد خطة إعادة التوطين/ خطة إعادة التوطين المختصرة. وينبغي أن تغطي خطة إعادة التوطين/ خطة إعادة التوطين المختصرة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المباشرة التي تطال أصحاب ومستخدمي الأراضي اللازمة من أجل إنشاء مرافق المدفن الصحي للمخلفات والطرق الواصلة إليها. وفي حال كانت عمليات إعادة تأهيل أو إغلاق مواقع المقالب الحالي و/ أو محطات النقل تفضي إلى منع مجموعات معينة من الحصول على مصادر رزقهم، فإنه ينبغي أيضاً العمل على إعداد خطة إعادة توظيف/ خطة إعادة توظيف مختصرة لهذه المجموعات.

د. موقع المشروع والسمات المادية البارزة ذات العلاقة بتحليل السياسات الوقائية (إذا كانت معروفة)

سيقوم المشروع بدعم الإجراءات المتخذة في محافظة القاهرة، حيث يتوقع أن يكون موقع النظام/المرافق الجديدة المقترحة لإدارة المخلفات البلدية الصلبة بالقرب من بلبيس شرق محافظة القاهرة.

ر. قدرات المقترضين على إدارة الموضوعات الخاصة المؤسسية للسياسات الوقائية
يعد هذا المشروع هو فرصة التعرف الأولي لمحافظة القاهرة على مجال السياسات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي. و قد قام فريق العمل بالبنك بعرض القضايا الأساسية للمسؤولين الذين أختارتهم المحافظة. بالإضافة إلى ذلك فمن المتوقع قيام المحافظة بتأسيس وحدة لإدارة المشروع وأن يتم تعيين موظفين مؤهلين منهم اختصاصيون/مستشارون ذوي معرفة وخبرة عملية جيدة بسياسات البنك الدولي الوقائية.

س. اختصاصيو الضمانات البيئية والاجتماعية في الفريق

جون بتلر (GSURR)

شاوجانج وانج (GSURR)

افريكا اولوجبا (GENDR)

اسما كريسو (GENDR)

امل نيبيل (GSURR)

محمد فنديل (GTCDR)

2. السياسات الوقائية الي يمكن تطبيقها

هل يحفزها المشروع؟	التفسير (اختياري)	السياسات الوقائية
نعم	يعتبر هذا المشروع من الفئة أ بسبب آثاره المحتملة على البيئة نظراً لقربه من سكان المناطق الحضرية ونظام حوض نهر النيل وخزانات المياه الجوفية، وتعد الجهة المنفذة (عن طريق مستشار مستقل) حالياً تقيماً للآثار البيئية والاجتماعية حيث ستحدد تحديداً كافياً كافة الآثار البيئية والاجتماعية المتصلة وتقتراح تدابير تخفيف ومؤشرات رقابة كافية، وسيتم وضع تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي طبقاً للأدلة الإرشادية لمشاريع البنك الدولي في الفئة أ، وسيتم نشرها في داخل المحافظة وفي موقع البنك الدولي على الانترنت (Infoshop) قبل التقييم.	التقييم البيئي OP/BP 4.01
تحدد لاحقاً	تحدد دراسة الجدوى التي ستعدها الجهة المنفذة مدى قرب أي من مرافق المشروع من المحميات الطبيعية أو المناطق ذات أهمية التنوع الحيوي، في حين سيقدم تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تدابير تخفيف كافية إذا كانت أعمال المشروع قريبة من هذه المناطق، وسيتم النظر في الحاجة لتطبيق هذه السياسة في مرحلة تقييم المشروع و ذلك بناء على النتائج التي سيتم الخروج بها من تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.	الموائل الطبيعية OP/BP 4.04

	لا	الغابات OP/BP 4.36
	لا	إدارة الآفات OP/BP 4.09
تحدد دراسة الجدوى التي ستعدها الجهة المنفذة مدى موقع قرب أي من مرافق المشروع من مناطق ذات أهمية ثقافية، في حين سيقدم تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تدابير تخفيف كافية تمشياً مع التدابير المصرية لحماية الإرث الثقافي إذا كانت أعمال المشروع قريبة من هذه المناطق، وسيتم النظر في الحاجة لتطبيق هذه السياسة في مرحلة تقييم المشروع و ذلك بناء على النتائج التي سيتم الخروج بها من تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	تحدد لاحقاً	OP/BP 4.11 الموارد الثقافية المادية
	لا	الشعوب الأصلية OP/BP 4.10
يصعب تحديد ما إذا كانت هذه السياسة ستطبق في هذه المرحلة من المشروع و ذلك لما يلي (1) الأراضي اللازمة لإنشاء مدافن صحية للمخلفات أراضي صحراوية مملوكة للدولة وليس واضحاً وجود أشخاص سيتأثرون بفعل استملاك الأراضي و سيصعب تحديد هذا قبل تحديد الموقع تحديداً نهائياً، (2) قد يؤثر إعادة تأهيل محطات الترحيل وإغلاق مقالب المخلفات على بعض الأشخاص كالعاملين في فرز المخلفات، لكن ليس واضحاً كيف سيتأثر أولئك الأشخاص. (3) من الغير واضح في هذه المرحلة ما إذا كانت الأراضي الإضافية المطلوبة (1000 - 4000 م ²) - و التي سيتم الاحتياج إليها لتنفيذ محطات الترحيل - سوف يترتب على أخذها أيه تأثيرات إجتماعية خاصة بالتأثير على مصادر الرزق. ستجري الجهة المنفذة تقييماً للأثر الاجتماعي لتقييم طبيعة وأهمية الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع وستقدم مبرراً لمدى انطباق السياسة، وفي حالة انطباق السياسة فإن هناك حاجة إلى إعداد خطة عمل للتوطين أو خطة عمل مختصرة للتوطين والمصادقة عليها وكشفها في داخل الدولة وعلى موقع البنك الدولي على الانترنت (Infoshop) قبل التقييم.	تحدد لاحقاً	إعادة التوطين القسرية OP/BP 4.12
	لا	سلامة السدود OP/BP 4.37
	لا	المشاريع المنفذة على الممرات المائية OP/BP 7.50 الدولية
رغم أن للآثار السلبية بعيدة المدة في حال عدم تنفيذ المشروع تبعات	لا	المشاريع المنفذة في المناطق المتنازع عليها

على نظام حوض نهر النيل وحوض المياه الجوفية فلا يوجد لأنشطة المشروع تأثيراً مباشراً على نهر النيل أو أية ممرات مائية دولية أخرى.	OP/BP 7.60
---	------------

3. خطة الاعداد للاجراءات الوقائية

أ. تاريخ الهدف المؤقت لوضع ورقة البيانات المتكاملة للاجراءات الوقائية بمرحلة تقييم المشروع:
23 نوفمبر 2015

ب. الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات ذات الصلة بالاجراءات الوقائية التي قد تستدعي الحاجة إليها، وينبغي تحديد الدراسات وأطرها الزمنية في ورقة البيانات المتكاملة للاجراءات الوقائية بمرحلة تقييم المشروع يتوقع إطلاق مرحلة إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (والتي تتضمن تقييم الأثر الاجتماعي) في شهر مايو 2015، وأن يتم استكمال مسودة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بحلول شهر نوفمبر 2015 والنسخة النهائية من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بحلول شهر نوفمبر 2015، وتتبع خطة عمل التوطن/ خطة عمل التوطن المختصرة نفس الإطار الزمني.

4. الموافقات

قائد فريق العمل		الاسم: ابراهيم خليل دجاني	
موافق عليه من قبل:			
مستشار الضمانات الإقليمي:	الاسم:	التاريخ:	
مدير الممارسات/ المدير:	الاسم:	التاريخ:	

تذكير: تتطلب سياسة الإفصاح الخاصة بالبنك الدولي الإفصاح عن الوثائق المتعلقة بالضمانات قبل التقييم في نظام (InfoShop) على موقع البنك الدولي على الانترنت وفي الدولة وفي مواقع يمكن للجمهور الوصول إليها وبصيغة ولغة في متناول الأشخاص المتضررين.